Statistiska centralbyrån Statistics Sweden

رصد التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في سياق أهداف التنمية المستدامة

نسخة مسبقة **23/02/2016**

Ministerio del Medio Ambiente
Gobierno de Chile

Global Action for Sustainable Consumption and Production
10YFP

Link to the FULL REPORT in English available at:
http://www.scpclearinghouse.org/upload/file_management/file/170.pdf

فاتحة

يعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتطلب رصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين مجموعة من المؤشرات التي تقيس التحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج، كما يتطلب أيضاً القدرة المؤسسية على تطبيق هذه القياسات بفعالية. بيد أن تحديد المؤشرات المناسبة للاستهلاك والإنتاج المستدامين وإصدار هذه المؤشرات وتقديم تقارير عنها بطريقة فعالة تشكل كلها تحديات كبيرة تواجهها الحكومات. ويشكل هذا التقرير مقترحاً أولياً لدعم رصد غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، باستخدام إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية الذي ييسر ربط البيانات في جميع مجالات البيئة والاقتصاد التي يمكن أن توجه صنع السياسات وغيرها من الإجراءات بصورة فعالة. ويقترح أيضاً التقرير وضع استراتيجية لبناء القدرات في سياق الاستجابة للحاجة إلى مؤشرات منسقة وذات جودة مضمونة.

كتب هذا التقرير كل من نانسي ستينباتش، وفيفيكا بالم، وسباستيان كونستانتينو، ووكالة الإحصاءات السويدية (Statistics Sweden)، ورودريغو بيزارو غاريازو، وزارة البيئة في شيلي.

وكان صاحب هذا المشروع هو شارل أردن كلارك، وأمانة برنامج إطار العمل العشري، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي وضع الاختصاصات وأشرف على إعداد هذه الورقة. وقدم سيرافين هوسلينغ وأليس مانسيون، من أمانة برنامج إطار العمل العشري، أيضاً تعليقات قيمة.

كما وردت تعليقات ومساهمات قيمة من كل من أليساندرا ألفييري وليلى روهد طومسين من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

وراجع الورقة كل من: ليفيا بيزيكوفا، ولازلو بينتر من المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، وخوسيه أنطونيو سينا دي ناسيمينتو من المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، البرازيل، وروبيرتو ازوفيفا (وزارة الزراعة في كوستاريكا)، وجيليان كامبيل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة الإنذار المبكر والتقييم)، وجو سانت لورينس (وكالة الإحصاءات الكندية)، وفرانسيسكو توبييلو (إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة)، ونوير آدي واردوجو (وزارة البيئة، إندونيسيا)، وأنطون ستورر (الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية (Eurostat))، وسجويرد شيناو (المكتب المركزي للإحصاء، هولندا)، وراكويل بريدا دوس سانتوس (وزارة البيئة، البرازيل)، وإيدا فرناندیز لويسيللي (وزارة البيئة، المكسيك)، وكلارا فان دير بول (منظمة السياحة العالمية، الإحصاءات

وحساب السياحة الفرعي)، وراوول فيغويروا ديا (المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، المكسيك)، وبيرنللا تراغارد (وكالة الإحصاءات السويدية، السويد)، وهانز تشاندال (منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية).

وأعرب مؤلفو هذه الوثيقة وأمانة إطار العمل العشري عن امتنانهم لإسهامات هؤلاء الذين قاموا باستعراض الوثيقة النهائية.

موجز تنفيذي

حُدِّد تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على أنه جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى أنه هدف مستقل بذاته من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 12) ومكون أساسي للكثير من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات البالغ عددها 169 غاية المتفق عليها في الخطة.

وسيتطلب رصد أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامة مجموعة من المؤشرات المتفق عليها والقابلة للمقارنة، فضلاً عن القدرات المؤسسية لإصدارها وتطبيقها على الصعيد الوطني. بيد أن الكثير من البلدان تواجه صعوبات كبيرة في بناء وإصدار هذه المؤشرات. وتشمل هذه التحديات: محدودية البيانات والموارد والقدرات التقنية، والنظم المؤسسية المجزأة. وتجعل هذه القيود من الصعب القيام على نحو فعال برصد التغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود كبيرة في تنمية القدرات المؤسسية والتقنية، فضلاً عن الموارد المالية.

علاوة على ذلك، لا تشكل احتياجات الإبلاغ العالمية المتزايدة عبئاً كبيراً على البلدان فحسب، ولكنها تزيد أيضاً من عدد نظم الإبلاغ، وهذا يشير إلى ضرورة الاتفاق على معايير إحصائية مشتركة يمكن أن تتصل وتتواصل مع بعضها البعض. وفي هذا السياق، حددت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كإطار إحصائي مهم لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد هذا الإطار الإحصائي ويوسع نظام الحسابات القومية ويُدمج بالتالي البيانات المتاحة عن الاقتصاد والبيئة، فضلاً عن الصكوك الاقتصادية ذات الصلة بالبيئة مثل الضرائب والإعانات المتعلقة بأنواع الوقود الأحفوري.

ويمثل هذا التقرير مقترحاً أولياً لدعم رصد غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، باستخدام إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. كذلك يقترح التقرير وضع استراتيجية لبناء القدرات في سياق الاستجابة للحاجة إلى مؤشرات منسقة ومؤكدة الجودة. واستناداً إلى هذا النهج والتحليل الذي اضطُلع به لهذه الورقة، سنناقش أيضاً المزيد من المؤشرات الأكثر عموميةً مقارنةً بتلك التي وُضعت من خلال عملية الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأظهرت

تجارب المؤشرات السابقة للتنمية المستدامة فائدة وجود بعض الاحتمالات التحليلية الأساسية التي يمكن أن تساعد في تفسير اتجاهات المؤشرات.

مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لدعم الأهداف والغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة

يستكشف هذا التقرير مجموعة من الإحصاءات والحسابات التي توفر رابطاً بين البيئة والاقتصاد. وتوفر هذه الإحصاءات والحسابات فهماً أعمق للعلاقة بين القوى الدافعة والضغوط البيئية والاستجابات السياساتية الشديدة الأهمية في تحديد بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتعد هذه كلها بمثابة مصادر رئيسية للبيانات في المناقشات المتعلقة باستخدام إطار إحصائي متكامل لرصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وسيتم تقديم القائمة الحالية من المؤشرات المقترحة من الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في آذار/مارس 2016، إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. ويركز عمل الفريق حالياً على تحديد المؤشرات المناسبة لغايات أهداف التنمية المستدامة. ومع استمرار هذه العملية ومع نشر البيانات، فمن المرجح أن تكون هناك مؤشرات جديدة مقترحة.

وبغض النظر عن المؤشرات المحددة المتفق عليها، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود لبناء القدرات على الصعيد القطري لإصدار هذه المؤشرات. ومن المهم توجيه هذه الجهود نحو إنتاج البيانات اللازمة، وليس لوضع مؤشرات جديدة ومنفصلة. ولذلك فإن نقطة البداية لهذا التقرير هي القائمة الحالية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي وضعها الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء. ويستكشف التقرير بيانات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتوافقة مع الأهداف ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في أهداف التنمية المستدامة 2 3، و6 9، و11 15.

ويعرض الجدول 1 مجموعة البيانات المقترحة لرصد الأهداف ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بما في ذلك الأهداف المحددة التي يمكن لمجموعات البيانات الاستجابة لها. إن هذه القائمة هي قائمة أولية تُمكن من تتبع التغيرات في أنماط الإنتاج، والتغيرات في التكنولوجيات البيئية، وأنماط الاستهلاك المتعلقة بالآثار البيئية، واستخدام الموارد الطبيعية، ورصد الصكوك الاقتصادية البيئية. ويغطي الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية

والاقتصادية جميع هذه التغيرات. ويمكن بيان هذه المؤشرات من خلال عرض بعض الحالات القطرية المستندة إلى قواعد البيانات الدولية، مثل قواعد بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والإدارة العامة للمفوضية الأوروبية (Eurostat)، ومجموعات البيانات الوطنية. وترد هذه البيانات في المرفق 3 من هذا التقرير.

وتتضمن المعلومات الواردة في الجدول 1، □□ □□□ □□□□ □□□□، مجموعات بيانات تقيس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تتناول الهدف 8 4 بشأن فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛ والهدف 9 4 بشأن اعتماد تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً؛ والهدف 12 2 بشأن تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الناجع للموارد الطبيعية؛ والهدف 13 1 بشأن تعزيز المرونة والقدرة التكيفية في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

وتتمثل ميزة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في إدماج عدة مجالات في مجموعة بيانات واحدة على النحو الموضح في الجدول 1. ومن الواضح أيضاً أن عدداً قليلاً فقط من مجموعات البيانات التي تم تحليلها في هذا التقرير لا تعد جزءاً من القائمة الحالية للفريق المشترك بين الوكالات والخبراء. ويعزى السبب في ذلك إلى أن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يشمل بيانات تقيس الدوافع والضغوط والاستجابات من الأنشطة الاقتصادية والسكان والحكومات. ويمكن من خلال هذه المعلومات رصد عناصر الإنتاج أو الاستهلاك المستدامين المهمة. ويشمل ذلك الأثر البيئي لقطاعات اقتصادية محددة، فضلاً عن كفاءتها ''البيئية''، من خلال دراسة مستويات الانبعاثات حيث أنها ذات صلة بالناتج المحلي الإجمالي.

وتُوجّه المؤشرات الحالية التي اقترحها الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء نحو قياس الأهداف والغايات باستخدام المعلومات الإحصائية، مثل النفقات الحكومية، والناتج المحلي الإجمالي، والإحصاءات السكانية. وينظر نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في هذه البيانات إضافة إلى غيرها من البيانات. وتشمل المؤشرات الأخرى بيانات مؤسسية، مثل رصد عدد الاتفاقيات الموقعة، وما إذا كان قد تم تطبيق أطر قانونية أم لا، أو عدد البلدان التي لديها خطط عمل لسياسات عامة محددة. وقد لا يستوعب المجتمع الإحصائي بالضرورة هذه المؤشرات إلا أنها مع ذلك مؤشرات مهمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق بعض غايات أهداف التنمية المستدامة الراسخة.

الجدول 1: اقتراحات لمجموعات بيانات ذات صلة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لرصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين

□□□□□ □□□□□□□□	□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□	□□□□□□	□□□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□ □□ □□□□□ *□	□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□□ □□□ □□□□□□ □ □□□□□ □ □□□□□ □□ □□□□□ □□□□ □□□□□**	□□□□□□ □□□□□□ □ □□□□□□ □□□□□□ □□
□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□					
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النشاط الاقتصادي	الصناعات، الحكومات، المنازل	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد	*4 9 □4 8 □2 12 13 1*	*2 12 □4 9*	□□□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□□□□ □ □□□□□
الانبعاثات إلى الهواء (جسيمات دقيقة عالقة قطرها 2,5 ميكرومتر)	الصناعات، الحكومات، المنازل	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد أو	*11 2 11 □5 11 6□ 2 12*	*6 11* □□ □□□ □□	□□□ □□□□□□ □ □□□□□□ □□

		التركيز على المدن			□□□□□□ □ □□ □□□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□ □
الانبعاثات إلى المياه مثل النيتروجين، والفوسفور، والزنك، والرصاص	الانبعاثات الصناعية. إلى المتلقي (محطة معالجة مياه الصرف الصحي، أو العودة إلى نظام توزيع المياه (مثل المياه السطحية، أو الجوفية، أو مياه البحر، أو المياه من مصادر غير محددة)	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد أو محطات معالجة المياه	*□3 6 □4 2 14 □2 12 1*	□□□ □□ □□□□□ □□	□□□ □□□□□□ □ □□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□□□ □□□ □□□□□ □□□□□□ □□ □□□□□□ □
استخدام المنتجات الكيميائية	من جانب الصناعات والمنازل	من حيث فئات السُمية	*12 □9 3 4 12 □2*	□□ □□□ □□□□□ □□	□□□ □□□□□□ □ □□□□□□ □□ □□□□□□
□□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□					
كمية النفايات الناجمة	من جانب الصناعات المولدة للنفايات، من جانب الصناعات المستقبلة	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد أو أنواع محطات معالجة المياه	*11 □9 3 □6 □2 12 5 12*	□□□ □□ *□6 11 4 12*	□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □ □□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □

استخدام المواد	من حيث فئة المواد، من حيث الصناعات، المنازل	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد، ربطها بالمواد الخطرة	*12 □4 8 2*	*□4 8 2 12*	□□□□□□□□ □ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □
استخدام الطاقة	من حيث الصناعات والمنازل، الحكومات، من حيث مصدر الطاقة (بما في ذلك المصادر المتجددة)	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي، أو غازات الدفيئة	*7 □2 7 □4 8 □3 2 12*	*2 7 □□□ □□ □□ □3 7 □7*	□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□
استخدام المياه	الصناعات والمنازل، والحكومات، من حيث المصدر	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي	*12 □4 6 □2 1 13*	*4 6*	□□□□□□□□ □□□□□□
□□□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□					
الإنفاق على حماية البيئة	من جانب الصناعات والمنازل، والحكومات من جانب نوع المنطقة البيئية ونوع الاستثمار	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي	*3 9 □3 6 □4 9 □2 12 □1 13 □1 15*	□□ □□□ □□□□ □□□	□□□□□□□□ □ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □
القيمة المضافة في قطاع الأهداف والخدمات البيئية	من جانب الصناعات والمنازل، والحكومات، أو من جانب المنطقة البيئية	القسمة على القيمة المضافة/الناتج المحلي الإجمالي	*3 9 □3 6 □4 6 □2 7 □3 7 □4 9 12 □2 12 □□ 13 □1 15 □2 15*	□□ □□□ □□□□ □□□	□□□□□□□□ □ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □ □□□□□□□□ □□ □□□□□□□□

الضغط البيئي الناجم عن الاستهلاك المواد	المنتجات	الشركاء التجاريون	*4 8 2 12*	*2 12*	
الضغط البيئي الناجم عن الاستهلاك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	المنتجات	الشركاء التجاريون	*4 8 2 12* *1 13*		
الإعانات المتعلقة بالبيئة	من حيث الصناعات، المنازل، من حيث النوع، الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد	التفاصيل أو الإعانات ذات الصلة لباقي أنحاء العالم	*2 7 6* *3 7 7* *4 9 12 2* *13 12* *7 14 1* *14 15*	*7 6* *15*	

			□□ 15 1		
الضرائب المتعلقة بالبيئة	من حيث الصناعات، المنازل، من حيث النوع	القسمة نصيب الفرد، أو الناتج المحلي الإجمالي	12 2□ 13 1	□□ □□□ □□□□ □□□	□□□□□□□ □□ □□□□□□□

* الغايات التي تم قياسها بعد تقييمها من جانب هذا المشروع
** اعتبارا من 18 شباط/فبراير 2016

ودُرسِت أيضاً مجموعات البيانات الوطنية لاستكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام المؤشرات لرصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين (انظر التفاصيل في المرفق 3). ويشير تقييم أولي إلى أن هناك بيانات متاحة للعديد من البلدان، ولكن هناك مجال للتحسين على مستوى التفاصيل والتحليل لمؤشرات معينة، وتحسين المواءمة بينها وبين مفاهيم وتصنيفات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وعلى وجه أكثر تحديداً، فهذه هي الحالة لرصد التغيرات في التكنولوجيات البيئية، وبيانات انبعاثات المياه الناجمة عن الصناعات والمنازل. وتمثل هذه عوامل وقطاعات مهمة لإعداد المؤشرات، مثل المؤشرات التي ترصد الغايات في الأهداف 3، و6، و7، و12، و13. ويلاحظ أيضاً أنه في حالة إحصاءات الطاقة حيث موازين الطاقة لا تزال سائدة وكذلك التصنيفات الصناعية، فإن هذه المؤشرات مفقودة عموماً، عقب إبرام اتفاقية نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

بناء القدرات

وتعكف الكثير من البلدان حالياً على اعتماد وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وبالنسبة لبعض هذه البلدان، فمن الشائع نسبياً استخدام نهج قائم على المعايير (مثل استخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد كتصنيف للأنشطة الاقتصادية) في جمع وتجميع الإحصاءات البيئية. ويعد هذا شرطاً أساسياً للانتقال إلى حسابات بيئية واقتصادية متكاملة. وفي أنواع أخرى من البيانات البيئية، تستخدم تصنيفات قطاعية أخرى مثل التمييز بين أكثر الصناعات المسببة للتلوث أو أكثر المناطق الملوثة، أو التصنيف حسب القطاعات ذات الصلة بالسياسات التي لا ترتبط مباشرة بالإحصاءات الاقتصادية. ولذلك فإنه على الرغم من أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لا تزال قيد الإعداد والاستعراض، فإن من المفيد أيضاً الشروع في تحديد الاحتياجات من القدرات على الصعيد القطري لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإبلاغ عنه. وسيساعد هذا التحديد المبكر للاحتياجات من القدرات في تعزيز

الاستعداد على قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها في نهاية المطاف.

وإحدى هذه الخطوات هي النظر إلى التصنيفات الإحصائية الحالية المتاحة بهدف وضع نظام إحصائي متكامل على المدى الطويل مع تصنيفات وتعاريف مشتركة. ويعد هذا ضرورياً حتى في البلدان التي لديها معلومات إحصائية جيدة، للاسترشاد بها في السياسات المتكاملة والمتسقة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السنوات المقبلة. ورغم أن هناك حاجة إلى الاستثمار الأولي في مثل هذا النظام إلا أن هناك مكاسب هامة على صعيد الكفاءة مرتبطة بالمعلومات المتكاملة لصنع السياسات وتقديم التقارير الدولية. علاوةً على ذلك، يمكن أن ينجم عن وضع السياسات دون معلومات كافية قائمة على أدلة إلى تكبد تكاليف كبيرة.

وبناء على التحديات الجديدة التي تواجه البلدان في تطوير إحصاءات تكون قادرة على وضع مؤشرات مناسبة لأهداف التنمية المستدامة، يشير هذا التقرير إلى استخدام البيانات الحالية ويقترح استراتيجية لبناء القدرات لمؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الاستنتاجات

تلخص هذه الورقة الاقتراحات التي ستعرض في المناقشات بشأن المؤشرات التي يجري وضعها لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1) **إن تحديد المصادر الرئيسية المتاحة للبيانات** الذي يساعد على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المتعددة يعد بمثابة خطوة هامة في تيسير رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويركز هذا التقرير على العلاقة بين البيئة والاقتصاد في تحديد مصادر البيانات تلك والمؤشرات التي يمكن أن تنتجها وآثارها المتعددة الأغراض.

وتركز المسائل التي نوقشت في هذا التقرير على رصد التغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج والمبادرات ذات الصلة. وتشمل المجالات الإحصائية الرئيسية الانبعاثات الجوية والمائية، واستخدامات الطاقة والمواد الكيميائية، وتوليد النفايات، وتدفقات المواد، وحماية البيئة، والسلع والخدمات البيئية، وأخيراً التحويلات البيئية، مثل الضرائب والإعانات. كما أن مجال الإحصاءات الاقتصادية متاح بالفعل للاستخدام عند الاقتضاء.

2) ربط هذه الإحصائيات، بما في ذلك استخدام البيانات المتاحة حالياً أو التي يمكن إتاحتها دون الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في جمع البيانات. هذا يعني التركيز على ربط الاقتصاد بالتدفقات المادية مثل انبعاثات النفايات والانبعاثات الجوية وكذلك من خلال الصكوك البيئية الاقتصادية. ويعد هذا الجانب مهماً عند النظر، على سبيل المثال، في التغييرات في أنماط الإنتاج من خلال تدابير كثافة استخدام الموارد أو الإنتاجية.

3) تعزيز بناء القدرات ذي الصلة بجمع البيانات وتطبيقها، وتقديم تقييم أولي لما هو مطلوب في هذا الصدد.

4) **استخدام العمل القائم بأكبر قدر ممكن فيما يتعلق بالإحصاءات والحسابات** على الصعيدين الوطني والدولي. ومن خلال جمع البيانات من الدول ذات السيادة، يمكن للوكالات الدولية أن تدعم الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأن تصبح بمثابة مُيّسر لإيجاد أوجه تآزر وقيمة مضافة. كذلك من المهم دعم العمل الوطني القائم، فعلى سبيل المثال يؤثر النشر المتقطع لجداول المدخلات والمخرجات على جودة حساب المؤشرات القائمة على البصمة البيئية التي تعد بدورها مهمة لرصد التغيرات في أنماط الاستهلاك، ومهمة للأهداف 8 4، و12 2، و13 1.

وفي هذه الحالة، يمكن للمنظمات الكبيرة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أن تكون تسلط الضوء على أهمية نشر جداول المدخلات والمخرجات كل عام. ويمثل رصد أنماط الإنتاج مزيداً من التحديات، فعلى سبيل المثال

هناك افتقار إلى جمع البيانات العالمية بشأن المواد الكيميائية، كما أن خفض استخدام المواد الكيميائية أصبح مهماً للعديد من الأهداف، مثل الأهداف 3 9، و12 2، و12 4.

ويشكل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحديات كبيرة، كما أن وضع وتطبيق مؤشرات مناسبة ترصد التغير يعتبر جزءاً أساسياً للتأكد أن هذه الأهداف تساهم بشكل جوهري في رفاه الإنسان. ولا يعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان مجرد هدف مهم في حد ذاته فحسب، بل هو مسألة شاملة في معظم الأهداف التي اعتمدت والبالغ عددها 17 هدفاً. ومن ثمّ يعد التسليم بمتطلبات بناء القدرات للبلدان لتطبيق المؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، أمراً ضرورياً.

ويتناول هذا التقرير بقدر من التفصيل الخطوات الرئيسية لوضع وتطبيق مؤشرات وإحصائيات مناسبة للاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.